

Al-Sakanani's objections to Ibn Al-Hajib in his explanation of Al-Shafia

*Researcher, Alaa Gabbar Nima Asst. Prof. Majeed Khaiullah Rahi (P.H.D)
Professor at Wasit University
College of Education Department of Arabic Language

Abstract:

The field of drainage remains full of new ones, because it is a vast sea in which scholars excelled, classified the literature, explained and placed footnotes. This research deals with the objections of Al-Sakanani, one of the commentators of Shafi'ah, and from the eighth century scholars.

Key words: Ibn al-Hajib - al-Sakanani - morphological objections - reasoning

اعتراضات الساكناني على ابن الحاجب في شرحه على الشافية

الباحث علاء جبار نعمة التميمي - أ.د. مجيد خير الله راهي الزالمي

كلية التربية للعلوم الانسانية

جامعة واسط / قسم اللغة العربية

الملخص:

يبقى ميدان الصرف حافلاً بجديده؛ لأنه بحر واسع برع فيه العلماء و صنفوا المؤلفات وشرحوا ووضعوا الحواشي. وهذا بحث يتناول اعتراضات الساكناني أحد شراح الشافية ومن علماء القرن الثامن، وقد جاء الموضوع باختيار اعتراضات الساكناني على ابن الحاجب مصنف الشافية. الكلمات المفتاحية: ابن الحاجب- الساكناني- الاعتراضات الصرفية- الاستدلال.

المقدمة:

مُفْرُؤٌ، وبالفاء واللام ليفتُ مُفْرُؤٌ [الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٩].

فشرحهُ السّاكَنانيّ قائلاً: "قوله: (وتنقسم) ضمير الفاعل للأبنية، أو الأصول ... قوله: "وبالفاء والعين" عطف على ما تقدم ... قوله: "وبالفاء واللام" عطف على ما تقدم [الكافية في شرح الشافية: ٦١ - ٦٢]. وفي النص السابق يُعرب الشارح ما يظنّ أنّ هناك صعوبة أو لبساً في إعرابه، إذ يعرب ما يحتاج إلى إعراب. ويسير على هذا المنهج في شرحه؛ إذ إنّهُ يورد نصّ الشافية، ومن ثمّ يعربه ويعلق عليه، شارحاً، معترضاً، مبيناً رأيه في المسائل الصرفيّة المتعلّقة به. ولعلّ لهذه المنهجية سبباً دفعه لاتباعها في شرحه، ويكمن هذا السبب في أنّ السّاكَنانيّ أقدم إلى الإعراب ليُعلم القارئ أنّه متمكّن من نصّ الشافية، عالم بدقائقه؛ والدليل على ذلك اختتام عبارات الإعراب بقوله: "وإذا عرفت هذا فنقول". [المصدر نفسه: ١٥٤. وينظر مثلاً: ١٥٨، ٢١٠، و ٢٤٠،

أردنا الحديث في هذا البحث عن منهج السّاكَنانيّ في شرحه لشافية ابن الحاجب؛ لتتكوّن لدينا نظرة عامّة عن هذا الشرح، فمن المهمّ بيان ذلك حتّى يكون لدينا تصوّر واضح عن اعتراضاته. ويمكن إبراز منهج السّاكَنانيّ في اعتراضاته بالآتي:

اعتراضات الساكناني على ابن الحاجب في شرحه

على الشافية:

سار السّاكَنانيّ في شرحه على منهج يذكر فيه نصّ الشافية، ومن ثمّ يُعلق عليه، معرباً إياه، ومثاله في باب الصحيح والمعتلّ، الذي قال فيه ابن الحاجب: "وتنقسم إلى صحيح ومُعْتَلّ، فالمعتلّ ما فيه حرفٌ علّه، والصحيح بخلافه، فالمعتلّ بالفاء مثال، وبالعين أجوفٌ وذو الثلاثية، وبلامٍ منقوصٌ وذو الأربعة، وبالفاء والعين، أو بالعين واللام لُفَيْفٌ

وقد أثبت الزبيدي (ت ٥٣٧٩هـ) في استدرাকে على سيبويه أنّ هذا البناء موجود، قائلا: "وقد جاء فَعْلُولٌ، حكى اللحياني: زرنوق وزرنوق لعمود البئر الذي عليه البكرة، وصَعْفُوقٍ قرية باليمامة يقال لأهلها: الصَعْفُوقُ، وهم قوم كانوا عبيدا فاستعربوا، ويقال: الصَعْفُوقُ اللّئيم وجمعه صَعْفُوقَةٌ" [الأسماء والأفعال والحروف (أبنية سيبويه): ٢٦٠]

وردّ البطليوسي (٥٢١هـ) على ابن قتيبة الذي أنكر هذا البناء، فقال: "وقد جاء على وزن فَعْلُولٍ ثلاثة أحرف سوى ما ذكره، حكى اللحياني: زَرْنُوقٌ وزَرْنُوقٌ: للذي يبني على البئر.

وحكى أبو حنيفة في النبات: بَرَسُومٌ وبَرَسُومٌ وهي أكبر نخلة بالبصرة، وقال أبو عمرو الشيباني في نوادره: زَرْنُوقٌ بالفتح ولا يقال: زرنوق، ومثله بنو صَعْفُوقٍ قوم باليمامة، وصندوق، ولا يضمّ أوله" [الافتضاب في شرح أدب الكتاب: ٣٢٨ / ٢].

وعن ابن بري (٥٨٢هـ) نقل صاحب اللسان ألفاظا جاءت على "فَعْلُولٍ" إذ قال: "رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب: جاء على فَعْلُولٍ صَعْفُوقٌ وصَعْفُوقٌ لصَرْبٍ مِنَ الكمأة وبَعْكُوكَة الوادي لِجَانِبِهِ" [لسان العرب، (صعق): ١٠ / ٢٢٠].

وذكر ابن جماعة (ت ٥٨١٩هـ) ألفاظا أخرى جاءت على هذا البناء، فقال: "وقرئ بسكون الراء، و"عُصْفُورٌ" حكاها ابن رشيق في كتاب (الغرائب والشذوذ) [حاشية ابن جماعة: ٢٦٧].

وعليه، يكون الحكم بالعدم في هذا البناء باطل، وبناء على ما تقدم حكم بعض الباحثين على هذا البناء قائلا: "وخلاصة القول إنّ هذه الأمثلة الكثيرة التي جاءت على فَعْلُولٍ تدلّ بوضوح على وجود هذا البناء في أبنية العرب وإن كان بعضهم ذهب إلى أنّ هذه الألفاظ رويت بالفتح والضمّ، ولما كانت هذه الألفاظ مروية عن ثقة فلا يمكن ردّها أو الطعن فيها، فضلا عن ذلك فإنّ رواية ابن بري التي ذكرها ابن منظور تبين لنا أنّه كان عنده كتاب جاء على فَعْلُولٍ، وإنّ ابن سهل الهروي أضاف ألفاظا أخرى بحاشيته يبدو أنّ صاحب هذا الكتاب قد أغفلها، وفي هذا دليل واضح على وجود هذا البناء في كلام العرب" [أوهام ابن درستويه في تصحيح الفصح: ١٦٢].

ومن اعتراضه عليه في القياس

٣١٥، ٣٤٤، ٤٢٦، ٤٨٤، و٥٢٧] أي إني أيها القارئ أمطت اللثام عن النصّ، وجلوت خفاياه، كما أنّ هذا المنهج يعطيه الحقّ في الاعتراض على من سبقه من الشراح الذين تناولوا الشافية.

من اعتراضه عليه في السماع

في توجيه بناء "صَعْفُوق" قال ابن الحاجب: "ومن ثمّ كان حلتيت فعليلا لا فعليتا وسَخُنُونٌ وعثنون فعولا لا فعلونا لذلك ولعدمه وسَخُنُونٌ إن صحّ الفتح ففَعْلُونٌ لا فَعْلُولٌ كخمدونٍ وهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ لِنُدُورِ فَعْلُولٍ وَهُوَ صَعْفُوقٌ". [الشافية في

علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٦- ٧]

وتوجيه الندرة جعل الساكنانيّ يعترض على ابن الحاجب قائلا: "قوله: "لندور" أي: إنّما تعين أن يكون "فَعْلُولًا"، لا "فَعْلُولًا" لندوره وهو صَعْفُوقٌ - غير منصرف للعلم والتأنيث - والنادر كالمعدوم. فإن قلت: هلا يلحق بصَعْفُوقٍ الذي هو نادر في بابيه؛ فحينئذ لا استحالة لوجود الملحق به. قلت: لا يعتبر ذلك؛ وإلا زاد قياسياً؛ فلا وجه للندرة حينئذ فيه نظر، إذ لا محال فيه؛ لجواز أن يكون الملحق به نادرا، والملحق قياساً، وهو وجه مستقيم.

فإن قلت: إنّه أعجمي، فلذلك نصّ بعض النحويين على أنّه غير منصرف للعجميّة والعلم؛ فحينئذ لا وجه للندرة، بل الوجه أن يقال: لعدم "فَعْلُولٍ" بدل قوله: لندور فَعْلُولٍ". [الكافية في شرح الشافية: ٣٤- ٣٥].

واعترض الساكنانيّ على ابن الحاجب في الندرة؛ لأنّ الندرة لا وجود لها، إذ الأوجب أن يقول: لعدم "فَعْلُولٍ". وما ورد على هذا البناء كان مضموم الأول كما صرح ثعلب: "وكل اسم على "فَعْلُولٍ" فهو مضموم الأول" [الفصح: ٣٠٠].

ومذهب ابن درستويه أنّ هذا البناء معدوم، إذ قال: "إنّ "فَعْلُولًا" ليس من أبنية كلام العرب، إلا كلمة واحدة أعجميّة معرّبة في قول العجاج [البيت للعجاج في ديوانه: ٧٠] من آل صَعْفُوقٍ وأتباعٍ آخر" [تصحيح الفصح وشرحه: ٢٧٥]

وقال الجاربرديّ راداً على كلام المصنّف: "فَعْلُولٌ نادر لم يأت غير صَعْفُوقٍ، والنادر كالعدم" [شرح الشافية، الجاربردي: ١٧٣]

و" مَرَضٌ"، و"الأحزان" ك" حَزَنٌ" وأضداد الأحزان ك" فَرَحٌ" و" جَذَلٌ" يريد أن هذه المعاني تكون فيه أكثر منها في غيره، لا أنه يكون فيها أكثر منه في غيرها، فإن " فَعَلَ" في غير هذه المعاني أكثر منه فيها، فلذلك قال: "تكثر فيه العلل"، ولم يقل: يكثر في العلل" [شرح الشافية، الجاربردي: ٢٠٧]. وقال اليزدي: "وقوله: " ويجيء الألوان والعيوب والحلى عليه" على أنها مختص به...وقوله: "وقد جاء أدم" إلى آخره. كاستثناء مما ذكره من أنها تجيء عليه لا غير؛ إذ قوله: "أدم" إلى آخره. كل واحد منها يجوز فيه الكسر والضم. واللون مثل أدم. والعيوب مثل عَجْف. والحلى مثل رَعْن" [شرح الشافية، اليزدي: ٥٦ / ١]

وعليه يكون اعتراض الساكناني مردودا.

ومن اعتراضه عليه في التعليل

يَعْلُ ابن الحاجب أصل الفعل " أجر " قائلا:
"والهمزتان في كلمة إن سُنَّت الثانية وجب قلبها، ك " أدم" و "آيت" و "أوتمن"، وليس " أجر" منه؛ لأنه فاعل لا " أفعل "؛ لثبوت يؤاجر، ومما قلته فيه من المتقارب:

دَلَلْتُ ثَلَاثًا عَلَيَّ أَنْ يُوَجَّرَ ... لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ

أَجَرَ

فِعَالَةٌ جَاءَ الْإِفْعَالُ عَرَّ ... وَصِحَّةُ أَجَرَ تَمْنَعُ
أَجَرَ" [الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٩١].

فهو عنده " فاعل " لا " أفعل "؛ لوجود "يؤاجر" ثابتا فيه.

ولم يرتض الساكناني هذا التوجيه، فرد قائلا: "قوله: "مما قلته أي دلت الدلائل الثلاثة على أنها "فاعل" لا "أفعل":

الأول: ثبوت مصدره على " فِعَالَةٌ " كالإِجَارَة؛ ومن المعلوم أن الـ" فِعَالَةٌ" ليست من مصدر " أفعل ".

الثاني: قلة الـ" إِفْعَالُ" فيه، وكثرة الـ" مُفَاعَلَةٌ"، فالحمل على الأكثر أولى.

الثالث: محيء مضارعه على "يؤاجر" دليل على أنه من الـ" مُفَاعَلَةٌ"، لا من الـ" إِفْعَالُ". وفيها أي الأدلة الثلاثة نظر: أما الأول فلكونه مصدرا لما هو "فاعل" لا " أفعل"؛ فلا يلزم منه أن يكون من أجر "فاعل"، لا "أفعل"؛ إذ لا يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر. وأما في الثاني فلأن القلة لا ينافي الحمل عليه؛ إذ غايته أنه محمول على ما هو قليل. وأما

في حديث ابن الحاجب في معاني "فَعَلَ" التي رأى أنها تكثر في العلل وما يقابل العلل، فنقول: "مرض، وبرئ"، ويكثر في الأحزان وما يقابلها، فنقول: "حَزَنٌ، وفَرَحٌ، ورأى" أنها مطردة في العيوب والألوان والحلى، فقال: "وَفَعَلَ يكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها، كسَقَمَ ومَرَضَ وبرئ وحَزَنَ وفَرَحَ. وتجيء الألوان والعيوب والحلى كلها عليه، وقد جاء أديم، وسير، وعَجَف، وخرق، وعجم، ورعن، بالكسر والضم" [الشافية في علم التصريف: ١٩]

وقد اعترض الساكناني على كلام ابن الحاجب في تفصيله المذكور أعلاه، وفهمه على أنه متناقض، فقال: "أي: وقد جاء الضم بمشاركة الكسر في الألوان، والعيوب، والحلى والأمثلة المذكورة في المتن. عَجَفَ أي: هَزَلَ، وَرَعَنَ أي: حَمَقَ، عَجَمَ أي: عَيَّى في لسانه، بَلَّخَ أي: نقا ما بين حاجبيه. فيه نظر؛ لأنه يدل على المناقضة الصريحة؛ لأن كلامه أولاً يدل على الاختصاص وعدم الاشتراك، وثانياً على الاشتراك وعدم الاختصاص؛ وفساده لا يخفى" [الكافية في شرح الشافية: ١٢٠]

إن أنعمت النظر في قول المصنف لم تجد تناقضاً في قوله؛ فقد ذكر القاعدة الغالبة العامة، والمذكور ثانيا هو القليل النادر؛ إذ إنه مستثنى من القاعدة العامة. قال الرضي: " ويكثر في هذا الباب الألوان والحلى، فالألوان نحو كَدِرَ وشَهَبَ وصَدَىَّ وقَهَبَ وكَهَبَ وأدم والأغلب في الألوان أفَعَلَ وأفعَلَ نحو أزرَقَ وأخْضَرَ وأبيضَ وأحمرَ وأصفرَ، ولا يجيء من هذه الألوان فَعَلَ وَلَا فَعُلَ؛ ونعني بالحلى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان، كسَنَنَ وصَلَعَ ورَسِخَ وهَضِمَ وقد يشاركه فَعُلَ مضموم العين في الألوان والعيوب والحلى، كالكلمات التي عدها المصنف، وفي الأمراض والأوجاع كسَقَمَ" [شرح الشافية، الرضي: ٧٢ - ٧٣]. وقد نص ركن الدين الأسترابادي في شرحه على هذا الاستثناء قائلاً: " وقوله: "تكثر فيه" ينئى بأنه يجيء فيه غيرها، كشرَبَ وسمِعَ. وتجيء جميع الألوان والعيوب والحلى على وزن "فَعَلَ" بكسر العين ثم استثنى ما جاء فيه الضم أيضاً مع الكسر، وأشار بقوله: "فقد جاء أديم ... إلى قوله "بالكسر والضم" [شرح الشافية، ركن الدين: ٢٤٣ / ١]. وقال الجاربردي: "قوله: "وَفَعَلَ تكثر فيه العلل" ك"سَقَمَ"

المثلين في الآخر بل التَّزَمَ كسر العين في الماضي ليكون عينه مفتوحاً كيود في وددت. هكذا هذا ظاهر كلامه.

فيه نظر؛ لأنَّ القول بإعلالية الإدغام باطل؛ لدورانها مع الحرف العلة وانتفت فيه تحقيقاً. ثم إن سلم فممنوع جواز الإعلالين باطل؛ لثبوتها على سبيل القياس أكثر من أن تحصى. بل الصحيح أن يقال: إنَّه فتح في الماضي فعينه في المضارع لا تخلو إمَّا أن يكون مفتوحاً أو مضموماً، أو مكسوراً، والأولان باطلان، وعلى الثالث لا تخلو إمَّا أن تحذف الواو، أو لا، ولا مجال للأول وإلا لزم الحذف من غير شرط، وكذا لا سبيل إلى الثاني وإلا لزم عدم الاعتداد بالكسرة المقدرة، وهو باطل أيضاً "[الكافية في شرح الشافية: ٧٦٢-٧٦٣].

يرى الساكناني أنَّ منع المصنّف لجواز اجتماع الإعلالين باطل؛ لأنَّ جوازه ثابت على سبيل القياس، وعليه قول الرضي: "وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر، لأنَّهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة، وذلك نحو قولهم من أويث مثل مجرد إي، وذلك ثلاث إعلالات، كما يتبين في مسائل التمرين، وكذا في قولهم إياه- مثل إوزة - من أويث، وفي قولهم: إيناه- مثل إوزة - من أويث جمع بين إعلالين، وكذا قولهم: حيي على فيعل من حويت، وغير ذلك مما يكثر تعداده، ولعلمهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل، لأنَّه لخفته لا يحتمل إعلالاً كثيراً، على أنَّهم أعلوا نحو ماءٍ وشاءٍ بإعلالين، لكنَّه قليل، واضطرب في هذا المقام كلامهم، فقال السيرافي: "الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال، وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي، أمَّا إذا لم يكن كذلك كما تقول في أيمن الله: مُنُ الله، بحذف الفاء، ثم تقول بعد استعمالك مُنُ الله كثيراً: مُ اللهُ، فليس ذلك بمكروه" [شرح الشافية، الرضي: ٩٤ / ٣].

والإعلالان عند الجاربردي غير محكوم عليهما بالرفض؛ إمَّا هما مخلان بالقاعدة الموضوعية لمعتل الفاء، إذ يقول: "قوله: "وتحذف الواو من نحو يَعِدُ؛ لأنَّ الواو من جنس الضمة، وتقدّر بضمّتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شينين يضادّانه مستثقل فوجب الفرار منه، ولما كان حذف الواو في مثله واجباً لم يُبَيَّنْ

الثالث فلأنَّه لا يلزم من ثبوت "يؤاجر" في مضارعه كونه على "فَاعَل" دائماً؛ لاحتمال كونه على وزن "فَاعَل" فمضارعه "يؤاجر"، واحتمل أن يكون "أَفْعَل" فمضارعه "يؤاجر"، وذلك لثبوتها في اللغة الفصيحة "[الكافية في شرح الشافية: ٧٤٢-٧٤٣].

أمَّا تعليل الساكناني، ففي محله؛ لأنَّ الأدلة الثلاثة غير صائبة، ويعلق اليزدي عليها قائلاً: "اعلم أنَّ كل واحد من الأدلة الثلاثة واهن، وأوهنها الثالث... أمَّا الأول؛ فلأنَّ بطلان الثاني ممنوع؛ إذ من الجائز أن يقترب بالفعل غير مصدره كما قال تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لِيْنِيهِ تَبْيِيْلًا﴾ [المزمل: ٨] فيكون أجر إجارة على زنة أفعال فعالة، وإذا كان الاقتران فيما لا يلاقي الفعل في الاستعارة ثابتاً، كقولهم: رجع القهقري وضربته أي ضرب؛ فلأنَّ كان فيما يلاقيه أحقّ وأولى.

وأما الثاني؛ فلأنَّ بطلان اللزوم ممنوع أيضاً؛ لتحقيق مجيء الإيجاز؛ فإنَّ صاحب المحكم قد ذكر أجرت المرأة البيغي نفسها إيجاراً "[شرح الشافية، اليزدي: ٤٤٤ / ٢].

وعليه الشارحون الآخرون [ينظر آراء الشارحين في: مجموعة الشافية في التصريف والخط: ٢٠٧ / ٢ - ٢١٠]؛ لذلك كان اعتراض الشارح في محله، كما أنَّ مخالفة الشارحين للمصنّف في محلها أيضاً.

يعلل ابن الحاجب لعلّة وقوع الإعلال في "يَعِدُ"، وعدم وقوعه في "وَدَدْتُ"، قائلاً: "وتحذف الواو من نحو "يَعِدُ" و "يَلِدُ"؛ لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثمَّ لم يبين مثل "وَدَدْتُ" بالفتح؛ لما يلزم من إعلالين في "يَدُ"، وحمل أخواته نحو "تَعِدُ" و "أَعِدُ" و "تَعِدُ" وصيغة أمره عليه، ولذلك حملت فتحة "يَسَعُ" و "يَضَعُ" على العروض "[الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٩٥-٩٦].

إذ يرى ابن الحاجب أنَّ سلب الإعلال من الفعل "وَدَدْتُ"؛ سببه راجع إلى وقوع إعلالين، وذلك مرفوض عنده. وردّ الساكناني على هذا التوجيه، بعد أن شرح قول ابن الحاجب؛ إذ يقول الساكناني: "قوله: "ومن ثمَّ " أي من أجل أنَّ الواو تحذف ممَّا ذكرنا لم يبين من المعتلّ الفاء الواو المضاعف " فعلت" -بفتح العين في الماضي- لأنَّه كان لزم الكسر في المضارع كما تقدّم؛ فلزم إعلالان: حذف الواو، وإدغام أحد

وقال ابن جني: "أَنَّ "عَوْرَ" في معنى "اعْوَرَّ"، فلمَّا كان "اعْوَرَّ" لا بدَّ له من الصَّحَّة لسكون ما قَبْلَ الواو صَحَّت العينُ في "عَوْرَ، وَحَوْلَ" ونحوهما؛ لأنها قد صَحَّت فيما هو بمعناها، فُجِعِلَتْ صَحَّةُ العينُ في "فَعَلَ" أَمَارَةً؛ لأنَّه في معنى "أَفْعَلَ" [المنصف: ١/ ٢٥٩]

وعكس ابن عصفور الأمر جاعلا التصحيح في "احولَ واعورَ" لأجل التصحيح في "عور وحول"؛ إذ قال: "ومما يوجب أيضًا تصحيح "افعلَ" و"افعالَ" أَنَّ المزيد إمَّا اعتلَّ بالحمل على غير المزيد، و"غيرُ المزيد" مما هو في معنى "افعلَ" و"افعالَ" لا يعتلُّ نحو: "عورَ" و"صَيِّدَ". فليس لـ"افعلَ" و"افعالَ" ما يُحملان عليه في الإعلال [المنصف في التصريف: ٢/ ٤٨٣].

وقد اختلف فيما ذهب إليه الشارح، فالرضي مخالف لما ذهب إليه المصنف، إذ يرى أن تعليل القلب ينظر إليه إذا وجد الإعلال ولم يحصل، ومن المعلوم أنه لم يعلَّ "عورَ"، حتَّى يحمل عليه "اعوارَ"؛ لذلك فلا علة - كما يرى - لقب الواو ألفاً [ينظر: شرح الشافية، الرضي: ٣/ ١٢٤].

ويوافق الجاربردي ما ذهب إليه المصنف [ينظر: شرح الشافية، الجاربردي: ٥٦٩] ويقول اليزدي: "وصحَّ "عورَ" وسودَّ"؛ لأنَّهما بمعنى ما هو المصحح؛ أعني "اعوارَ" واسودَّ". ولقائل أن يقول: هذا الحمل أصل على فرع، وقضية القياس عكس ذلك. فإن قلت: حمل ازوجوا على تزاوجوا حمل فرع على فرع، فلا أصل. قلت: المماثلة في الفرعية موجودة بينهما، والقياس يجري على المماثلة، فيجوز أن يكون أحدهما أصل والآخر باعتبار حكم مشخص، ولا مماثلة بين "عورَ" و"اعوارَ" مطلقاً، لا في الفرع، ولا في الأصالة [شرح الشافية، اليزدي: ٢/ ٤٨٥]

والأصالة التي نفاها اليزدي أثبتها نقره كار بقوله: "وصحَّ "عورَ" وسودَّ لأنه بمعناه" لأنَّ الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب "افعلَ" و"افعالَ" وإن كان الثلاثي أصلاً للمزيد فيه لكن لما كانا أصليين، هذا المعنى عكس الأمر وجعل الثلاثي تابعاً للمزيد فيه في اللفظ فلم يعلَّ تنبيهاً على كونه تابعاً له في المعنى [مجموعة الشافية في التصريف والخط: ٢/ ٢٧٤].

مضاعف معتلَّ الفاء نحو " وُدَّدْتُ " - بفتح العين-؛ لأنَّه - حينئذٍ- يكون مضارعه مكسور العين فكان يجب حذف الواو، فلو لم يدغم يلزم خلاف القاعدة، ولو أدغم لزم الاختلال للإعلالين، ولا يحذف من نحو " يُوعِدُ"؛ لأنَّ الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة، بل بين همزة وكسرة، إذ الأصل " يُؤوِّعِدُ " [شرح الشافية، الجاربردي: ٥٥٤-٥٥٥]. ويفسر قوله: "الاختلال" ابنُ جماعة قائلاً: "أي، في مضارعه نحو " يَدُّ " أصله "يودد" [مجموعة الشافية في التصريف والخط: ٢/ ٢٤٤]

مما سبق يظهر بطلان ما ذهب إليه المصنّف؛ لأنَّ اجتماع الإعلالين- كما في قول الرضي- وارد على سبيل القياس. وعليه يكون اعتراض السالكاني غير مرفوض.

علَّ ابن الحاجب صحَّة الواو في "عورَ" قائلاً: "وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ، وَأَفْعَلَ مِنْهُ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ أَوْ لِلْبَيْسِ بِالْفِعْلِ، وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعُلُوا، وَبَابُ اعْوَرَّ وَاسْوَادَّ لِلْبَيْسِ، وَعَوْرَ وَسَوَدَّ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ" [الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٩٨]

فـ"عورَ" عنده محمول على "اعوارَ"؛ لأنَّ الفعلين بمعنى واحد.

وردَّ السالكاني على هذا التوجيه قائلاً: "أي وصح الواو فيه لكونه محمولاً على اعوارَ؛ لأنَّهما بمعنى. فيه نظر؛ لأنَّ المزيد فرع المجرد؛ فلو صح ذلك لزم أن يكون الأصل فرعاً، وبالعكس، وهو محال" [الكافية في شرح الشافية: ٧٨٦].

وتصحيح هذه الأفعال؛ لأنَّها "جاءت لمعنى لا يخرج إلا على الصحَّة وهو احولَ واعورَ واصيدَ، إذ صَحَّت الياء في صيد لصحتها في اصيدَ، وكذلك اعورَ لأنَّ عورَ واعورَ معناهما واحد" [دراسات في علم الصرف: ١٨٤]. وإلى هذا أشار سيبويه قائلاً: "وأما قولهم: عورَ يعور، وحولَ يحول، وصيد يصيد فإنما جاءوا بهنَّ على الأصل لأنَّه في معنى ما لا بدَّ له من أن يخرج على الأصل نحو: اعوررت، واحوللت، وابيضت، واسوددت، فلما كُنَّ في معنى ما لا بدَّ له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحرّك. فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلَّت، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا" [الكتاب: ٤/ ٣٤٤].

ويرد ابن جماعة هذا الإشكال الذي أثاره الشارح، قائلاً: "المراد كل ما كان على فعل والوصف منه على أفعل كقيد وحول أما ما كان وصفه على فاعل كخاف... قوله: "لأنه بمعنى اعورّ واسودّ" قال ابن مالك في الإيجاز: إنما لم يعلّ عين هذا النوع مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها حملاً على "أفعل" "كأعورّ" وأسود فإيهما مستويان في أن لا يستغني عنهما أو عن أحدهما "أفعل" الذي مؤنثه "فُعَلَى" فأرادت العرب أن يتوافقا لفظاً كما توافقا معنى وذلك يحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل "فَعَلَ" على "أفعل" فيما يستحقّه من الإعلال؛ لأنّ التصحيح أصل والإعلال فرع" [مجموعة الشافية في التصريف والخط: ٢٧٤ / ٢].

والمقول في صحّة هذه الأفعال يحلّه الخليل ويرى أنّ ذلك من اختلاف اللهجات؛ إذ قال: "وأهل الحجاز يُثبتون الياء والواو في نحو صَيِّدَ وَعَوْرَ، وغيرُهم يقول: صَادَ يَصَادُ وعَارَ يعَارُ" [العين، (صيد): ١٤٤ / ٧]. ويرى بعض الباحثين أنّ "ما قاله اللغويون من أنّ صحّة العين في هذه الأفعال هو مجيئها لمعنى لا يخرج إلا على الصحّة نحو "احولّ واعورّ واصيدّ" فلا يمكن الركون إليه في تفسير هذه الظاهرة، ونرى أن هذه الأفعال "عورّ" و"حولّ" و"صيدّ" ونحوها إذا وردت بالتصحيح ولم تعلّ عينها فإن معناها يختلف عن المعنى الذي تؤدّيه الأفعال "عار" و"صاد" و"حال" التي حصل فيها الإعلال فورود طائفة بالتصحيح وأخرى على القياس يدلّ على أنّ هذا الأمر إنّما حصل لأجل التقريب بين الحالين" [دراسات علم الصرف: ١٨٥ - ١٨٦].

مما سبق يتّضح بطلان ما أثاره الشارح؛ لأنّ ما عدا تصارييف افعال وافعال، يكون فيها الحذف، كما أنّ الجوهرية رأى الأصل في "عورّ" هو "اعورّ" على "افعل"، فحذفت منه الزوائد تخفيفاً، فباب "فعل" في الأصل هو "افعل" [ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، (عور): ٥٠٠ / ٢]. وعليه فلا وجه لاعتراض السّاكنانيّ.

ومن اعتراضه بالنظير وعدمه

قال ابن الحاجب في توجيه "كُنَابِيل" الذي هو ثابت في مصتفه بهمزة لا بألف: "وأما "كُنَابِيل" فمثل خَزَعِيل" [الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٨٣].

وقال ابن جماعة هذا الإشكال الذي أثاره الشارح، قائلاً: "المراد كل ما كان على فعل والوصف منه على أفعل كقيد وحول أما ما كان وصفه على فاعل كخاف... قوله: "لأنه بمعنى اعورّ واسودّ" قال ابن مالك في الإيجاز: إنما لم يعلّ عين هذا النوع مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها حملاً على "أفعل" "كأعورّ" وأسود فإيهما مستويان في أن لا يستغني عنهما أو عن أحدهما "أفعل" الذي مؤنثه "فُعَلَى" فأرادت العرب أن يتوافقا لفظاً كما توافقا معنى وذلك يحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل "فَعَلَ" على "أفعل" فيما يستحقّه من الإعلال؛ لأنّ التصحيح أصل والإعلال فرع" [مجموعة الشافية في التصريف والخط: ٢٧٤ / ٢].

والمقول في صحّة هذه الأفعال يحلّه الخليل ويرى أنّ ذلك من اختلاف اللهجات؛ إذ قال: "وأهل الحجاز يُثبتون الياء والواو في نحو صَيِّدَ وَعَوْرَ، وغيرُهم يقول: صَادَ يَصَادُ وعَارَ يعَارُ" [العين، (صيد): ١٤٤ / ٧]. ويرى بعض الباحثين أنّ "ما قاله اللغويون من أنّ صحّة العين في هذه الأفعال هو مجيئها لمعنى لا يخرج إلا على الصحّة نحو "احولّ واعورّ واصيدّ" فلا يمكن الركون إليه في تفسير هذه الظاهرة، ونرى أن هذه الأفعال "عورّ" و"حولّ" و"صيدّ" ونحوها إذا وردت بالتصحيح ولم تعلّ عينها فإن معناها يختلف عن المعنى الذي تؤدّيه الأفعال "عار" و"صاد" و"حال" التي حصل فيها الإعلال فورود طائفة بالتصحيح وأخرى على القياس يدلّ على أنّ هذا الأمر إنّما حصل لأجل التقريب بين الحالين" [دراسات علم الصرف: ١٨٥ - ١٨٦].

مما سبق يتّضح بطلان ما أثاره الشارح؛ لأنّ ما عدا تصارييف افعال وافعال، يكون فيها الحذف، كما أنّ الجوهرية رأى الأصل في "عورّ" هو "اعورّ" على "افعل"، فحذفت منه الزوائد تخفيفاً، فباب "فعل" في الأصل هو "افعل" [ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، (عور): ٥٠٠ / ٢]. وعليه فلا وجه لاعتراض السّاكنانيّ.

ومن اعتراضه بالنظير وعدمه

قال ابن الحاجب في توجيه "كُنَابِيل" الذي هو ثابت في مصتفه بهمزة لا بألف: "وأما "كُنَابِيل" فمثل خَزَعِيل" [الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٨٣].

١٨٨, وليس في كلام العرب: ١٦٩, وشرح ابيات

سيبويه: ٣٤٨/٢, وشرح المفصل: ١٦٦/٤

ومن اعتراضه عليه في الحدود

قال ابن الحاجب في تعريف الإمالة: "الإمالة: أن يُنحَى بِالْفَتْحَةِ

نَحْوُ الْكُسْرَةِ" [الشافعية في علم التصريف والوافية نظم

الشافعية: ٨٥]. ويريد بذلك أن الإمالة مقصورة على الحركة,

مقصيا الإمالة بالياء.

ومثله قول الجاربردي: "أن يُنحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ" [شرح

الشافعية, الجاربردي: ٥١٢].

ولم يرتض السَّاكنانيّ هذا الحدّ، فعَلَّقَ عليه معترضاً بقوله:

"لم يكن تامّاً في التعريف؛ لخروج الإمالة المركّبة. فإن قلت:

إنّ المقصود هو الإمالة المفردة؛ إمالتها تابعة لإمالتها. قلت:

إنّ القول بالتبعية باطل؛ لأنّ تحقّق نوع لجنس بتبعية تحقّق

نوع آخر حتّى لا يقال الإنسان ليكون نوعاً للحيوان بتبعية

الفرس نوعاً منه؛ إذ لا تعلّق بينهما. وهو ظاهر. بل الصحيح

أن يقال: بالفتحة نحو الكسرة، أو بالألف نحو الياء" [الكافية

في شرح الشافية: ٦٩١ - ٦٩٢].

اعترض السَّاكنانيّ على عدم تمام التعريف؛ فهو يرى أنّ

التعريف ليس تامّاً. ولم ينفرد السَّاكنانيّ بهذا التعريف؛ لأنّ

تعريفه هذا مَقُولٌ به؛ إذ سبقه إليه ابن السراج في الأصول

قائلاً: "معنى الإمالة أنّ تُمِيلَ الألف، نحو الياء والفتحة نحو

الكسرة" [الأصول في النحو: ١٦٠ / ٣]. ومثل ذلك عرّفها

الزجاجيّ في الجمل، وابن مالك في شرح الكافية والتسهيل،

وابن الأنباريّ، وابن الجزريّ في النشر [ينظر: الجمل في

النحو: ٣٩٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥٢ / ٢،

وشرح الكافية الشافية: ١٩٧٠ / ٤].

أما تعريف ابن الحاجب، فالإبهام ذهب الرضيّ ونقره كار،

والأنصاريّ، ولم يعترضوا عليه، وإمّا أيّدوه معلّلين، من ذلك

تعليل الرضيّ قائلاً: " أقول: " ينحى بالفتحة " أي: تمال

الفتحة نحو الكسرة: أي جانب الكسرة، ونحو الشيء: ناحيته

وجهته، و" ينحى " مسند إلى " نحو " ومعناه يقصد، والياء

في " بالفتحة " لتعدية ينحى إلى ثاني المفعولين، وهو المقدم

على الأول ههنا، وإمّا لم يقل " ينحى بالفتحة نحو الكسرة،

وبالألف نحو الياء" [شرح الشافية, الرضيّ: ٤ / ٣].

نون " كُنَائِلٌ " لاسم البلد، ويُرْتَأَسَاءُ زائدة كنون

نرجس" [شرح الشافية, ركن الدين: ٦١٥ / ٢]. فقول ركن

الدين يدلّ على أنّ الخطأ جاء من النسخ، وليس الوهم من

المصنّف.

قال ابن الحاجب في عدم النظير في " أَلَنْجَجِ " : " فَإِنْ فُيِدَ

فِيخْرُوجِهَا عَنِ الْأَصُولِ كَتَاءٍ تَنْفَلٍ وَتَرْثَبٍ وَتُونِ (الخروج عن

الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة) كُنْتَالٍ وَكَنْهَبِلٍ بِخِلَافِ

كَنْهَوْرٍ وَتُونِ خُنْفَسَاءٍ وَفُنْفَخْرٍ أَوْ بِخُرُوجِ زَيْدَةٍ أُخْرَى لَهَا: كَتَاءِ

تَنْفَلٍ وَتَرْثَبٍ مَعَ تَنْفَلٍ وَتَرْثَبٍ وَتُونِ فُنْفَخْرٍ وَخُنْفَسَاءٍ مَعَ فُنْفَخْرٍ

وَخُنْفَسَاءٍ وَهَمْزَةٌ أَلَنْجَجِ مَعَ أَلَنْجُوجِ" [الشافعية في علم

التصريف والوافية نظم الشافية: ٨٣].

أي إن الهمزة زائدة في " أَلَنْجَجِ " لثبوت الزيادة في نظيرها

وهو أَلَنْجُوجِ.

وردّ السَّاكنانيّ على هذا الرأي قائلاً: "قوله: "وهمزة" أي:

وحكم بزيادة الهمزة في نحو: " أَلَنْجَجِ " - لعود يتبخر به- وإن

كان مثل: جَحْنَفَلٍ؛ لثبوت زيادتها في أَلَنْجُوجِ... ذهب طائفة

إلى أنّ النون أصلية لعدم الاشتقاق، والأصل عدم الزيادة. فيه

نظر لأنّ غلبة الزيادة كالاتفاق لمعرفة الزيادة" [الكافية في

شرح الشافية: ٦٣٣ - ٦٣٤].

هذا القول مفهوم من كلام المصنّف في الشرح المنسوب إليه،

وقد ذكر ذلك الجاربرديّ قائلاً: "وذكر في الشروح أنّه حكم

بزيادة همزة " أَلَنْجَجِ " وإن كان مثل " سَفَرَجَلٍ " موجوداً في

كلامهم، وهذا يوهم أنّ نونه أصلية" [شرح الشافية,

الجاربرديّ: ٤٦٩]. كما تبع ركن الدين ابن الحاجب؛ إذ

يقول: "لو حكم بأصالة الهمزة في " أَلَنْجَجِ " وهو العود الذي

يتبخّر به، لم يخرج عن الأصول لمجيء مثل سَفَرَجَلٍ" [شرح

الشافعية, ركن الدين: ٦١٢ / ٢]

فقوله: "سَفَرَجَلٍ" إيهام منه بأن نونه أصلية؛ لأنّه على تقدير

أصالة الهمزة. وقد نبّه اليزديّ على هذا الخلط، فضلاً عن

الجاربرديّ؛ إذ يقول اليزديّ: "وكان الأولى أنّ يقول: وإن

كان مثل جحنفل موجوداً؛ لئلا يلزم هذا" [شرح الشافية,

اليزدي: ٣٤٤ / ١]. وعلى تقدير أصالة الهمزة يكون وزنه "

فَعَلَلٌ "، وزنته " أَفْنَعَلٌ "، كما هو متعارف عليه في تصانيف

القدماء [ينظر: الكتاب: ٢٤٧ / ٤، والأصول في النحو: ٣ /

القسم: "المُصَعَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلِ، فَأَلْمُتَمَكِّنُ يُضَمُّ أَوْلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّانِيثِ وَأَلْفِهِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ الْمُشْبَهَتَيْنِ بِهِمَا وَأَلْفِ أفعال جمعا" [الشافعية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ٣٢].

فاين الحاجب يستثني "سُلْطَانِ، وَشَيْطَانِ"؛ لأنهما يجمعان على "فَعَالَيْنِ"، والألف والنون فيهما واقعتان بعد ثلاثة أحرف.

ولم يكن السَّاكِنَاتِي راضيًا عن هذا التوجيه، فقال معترضًا: "قوله: " المشبهتين بهما " احتراز عن نحو: سُلْطَانِ، وَشَيْطَانِ؛ فإنه يقال: سُلَيْطِينُ، وَشَيْطِينُ، فيه نظر - أيضًا؛ لأنه يشكل بجَعْفَرَانِ - علمًا؛ إذ يُكسر فيه اتِّفَاقًا.

فإن قلت: إنَّ المصعَّر من الصفة اتِّفَاقًا، فإذا صُعِّر نحو: سُلْطَانِ كان غير منصرف للزيادة والصفة؛ فحينئذ لا وجه لقلب ألفه ياء. قلت إنَّ الحكم بالوصف بعد تمام عمله؛ وإذا تحققت فات الألف فبقي الحكم بالانصراف" [الكافية في شرح الشافية: ٢٣٤].

يرى السَّاكِنَاتِي أنَّ هذا الاحتراز يلتبس فيه تصغير "جَعْفَرَانِ"، والواقع ليس كذلك؛ لأنَّ ضابط الاسم المختوم بالألف والنون المشبهتين بألفي التانِيثِ، هو أنَّ هذه الأمثلة إذا كانت مختومة بألف ونون زانيتين بعد ثلاثة أحرف، ولم يكن جمعه على "فَعَالَيْنِ" في غير شدوذ؛ فإنه في هذه الحال يصغر مع إبقاء الألف وفتح ما بعد ياء التصغير، فالأمثلة مستثناة، قال سيبويه: "تقول: ضَبَاعِينُ، وَحَوْمَانُ: حُويمِينُ، لأنهم يقولون حَوَامِينُ؛ وسُلْطَانُ سُلَيْطِينُ، لأنهم يقولون: سَلَاطِينُ؛ يقولون في فِرْزَانِ: فُرَيْزِينُ؛ لأنهم يقولون: فَرَازِينُ" [الكتاب: ٤٢٢ / ٣].

وقال المبرِّد أيضًا: "اغْمُ أَتَكَ إِذَا حَقَّرْتَ غَضْبَانَ، وَسَكْرَانَ، وَنَحْوَهُمَا قلت: غُضْبِيَّانَ وَسُكْرِيَّانَ وَكَذَلِكَ إِذَا حَقَّرْتَ "عُثْمَانَ"، أَوْ "عُرْيَانَ" قلت: عُنَيْمَانَ وَعُرْيَانَ؛ لأنَّ حَقَّ الألف والنون أن يَسْلَمَا على هَيْئَتَهُمَا بَعْدَ تَحْقِيرِ الصَّدْرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ مُلْحَقًا بِالْأَصُولِ. فتفعل ذلك بتصغير الواجد، فيجري الواجد في التصغير مَجْرَى الْجَمْعِ. فأما الملحق فمثل قولك: "سِرْحَانَ" تقول في تصغيره: سُرَيْجِينِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: سَرَاجِينِ وَتَقُولُ فِي "سُلْطَانَ": سُلَيْطِينِ. كَقَوْلِكَ فِي الْجَمْعِ:

وقال ركن الدين: "هذا التعريف أولى من تعريفها بأن ينحى بالألف نحو الياء ومن تعريفها" بأن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء؛ لأنهما لا يتناولان إمالة نحو ﴿بَشْرِي﴾ [في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ﴾ (المرسلات: ٣٢)] ، و﴿عِزُّ أُولِي الضَّرِّ الضَّرِّ﴾ [النساء: ٩٥]؛ فإن الرء الأولى ثمال لأجل كسرة الرء الثانية، مع أنه لم يُنحَ بالألف نحو الياء، ولا إمالة نحو "رحمة" لهذا الأمر. وما ذكره في الكتاب يتناول جميع أنواع الإمالة" [شرح الشافية، ركن الدين: ٦٦٢ / ٢ - ٦٦٣].

وتبعهما البيهقي، ونقره كار والأنصاري في التعليل نفسه [ينظر: شرح الشافية، البيهقي: ٣٩٦ / ٢ ، و مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ١٤٠ / ٢].

وقد ردَّ ابن الحاجب نفسه في الإيضاح على التعريف الذي يجمع بين إمالة الفتحة والكسرة نحو الألف والياء، قائلاً: "وأولى الباقية: "أَنَّ تَنَحُّوَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ"؛ لأنَّه قد تكونُ الإمالةُ من غَيْرِ أَلْفٍ في مثل: "رَحْمِهِ" و"الْكِبْرِ" و"من المحاذير"، فإذا فسَّرت الإمالةُ بالألفِ خَرَجَ ذلك عن أن يكون إمالةً، وهو إمالةٌ، فنَبَّتَ أَنَّ الْوَجْهَ أَنَّ يُقَالَ: "بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ" لِيَشْمَلَ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْإِمَالَةِ" [الإيضاح في شرح المفصل: ٢٨٩ / ٢].

وحاصل ما تقدم ذكره أن تعريف ابن الحاجب للإمالة لا يشوبه نقص؛ لأنَّ إمالة الفتحة نحو الألف حدَّ جامع لأنواع الإمالة التي هي ثلاثة [ينظر: شرح الشافية، الرضي: ٤ / ٣]:

١- إمالة الفتحة قبل الألف إلى كسرة.

٢- إمالة الفتحة والرء إليها نحو أكبر.

٣- إمالة الفتحة قبل الهاء إلى الكسرة كما في رحمه.

وبالنظر إلى هذه الأنواع، نرى أنَّ تعريف المصنِّف

جامع لا نقص فيه، وعليه يكون اتِّباعه أولى من اتِّباع غيره ممَّن عرفوا الإمالة وهم مخالفوه؛ واتِّباعه يكون بديل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها. وعليه يكون اعتراض السَّاكِنَاتِي غير صائب.

ومن اعتراضه عليه في القواعد

وتصغير ما ختم بألف ونون مشبهتين بألفي التانِيثِ، هو أنه خاضع لقاعدة يجب اتِّباعها عند النظر إليه، وما كان خلاف القاعدة، فله سبيل آخر، يقول ابن الحاجب في تصغير هذا

وأشار بقوله: "فقد جاء أديمٌ ..." إلى قوله: "بالكسر والضمّ" [شرح الشافية، ركن الدين: ١ / ٢٤٣]. إذن، ما ذهب إليه السّانكنايّ جاء نتيجة لفهمه مراد المصنّف من وجه آخر.

ومن اعتراضه عليه في الأحكام الصرفية

وفي حكم الثلاثيّ المعتلّ المتّصل به الضمير البارز خلاف بين علماء اللغة، يقول ابن الحاجب: "وأما بابُ سُذْنُةٍ فالصّحیح أنّ الضمّ لیبیان بنات الواو لا للنقل، وكذا بابُ بَعْنُةٍ" [الشافية في علم التصريف والخط: ١٩].

وردّ السّانكنايّ على هذا التوجيه قائلاً: "لما فرغ من بيان أنّه لا يكون متعدّياً في الوضع الأوّل شرع في بيان أنّه هل كان متعدّياً في الوضع الثاني أو لا ؟ فاختلّفوا فيه على مذهبيّن: ذهب الكسائيّ، والزجاج، والمبرد، وكثير من النحويّين إلى أنّ المعتلّ العين الثلاثيّ إذا اتّصل به الضمير المرفوع المتحرّك البارز فإن كان واوياً نُقل "فَعَلٌ" – بالفتح – إلى "فَعَلٌ" – بالضمّ، ثمّ أُعِلّ كسُذْنُةٍ وَقُلْنُةٍ. وإن كان يائياً نُقل إلى "فَعِلٌ" – بالكسر، – ثمّ أُعِلّ على ما تقدّم.

ذهب سيبويه [وما أثبتّه الشارح ليس هو مذهب سيبويه، بل إن مذهبه هو مذهب الجمهور الذي ذكره أولاً]، والأخفش، وجماعة من النحويّين إلى أنّه لا يجوز النقل، بل يجب الإعلال على الأصل الأوّل ثمّ: إن كان واوياً ضُمّ الفاء، وإن كان يائياً كُسِر؛ دلالةً عليهما واختاره المصنّف، وأشار إليه بقوله: فالصّحیح أنّ الضمّ لیبیان بنات الواو، لا للنقل. لنلا يلزم منه نقل باب إلى آخر يخالفه لفظاً، ومعنى: أمّا الأوّل فظاهر، وكذا الثاني؛ لاختلاف معاني الأبواب فيه نظر؛ من وجوه: الأوّل: أنّ النقل لا ينافي كون الضمة لبيان بنات الواو؛ فمن الجواز كونه نقلاً، وبيئاً. الثاني: أنّ المخالفة اللفظية لا تنافيها؛ إذ الأحكام الصرفية مبنية عليه، وهو ظاهر على العاقل. الثالث: أنّ المقصود أماطة اللبس، لا قصد معنى أحد البابين بالأخر [الكافية في شرح الشافية: ١٢٥ - ١٢٦].

يردّ ابن الحاجب على أن مثل: "قُلْتُ - بَعْنُةٍ" الحركة فيهما للنقل لا غير، ويرى أنّ الضمّ والكسر فيهما لبيان بنات الواو والياء، وقد خالف بذلك مذهب سيبويه في قوله: "وأما قُلْتُ فأصلها فَعَلْتُ معتلةً من فَعَلْتُ، وإنما حُولت إلى فَعَلْتُ ليغيّروا حركة الفاء عن حالها" [الكتاب: ٤ / ٣٤٠]. وقال أيضاً:

سَلَاطِين، وتقول في "ضِبْعَان": ضِبْعَيْن. كَقَوْلِكَ ضِبْعَيْنِ" [المقتضب: ٢ / ٢٦٤].

وجاء في الأصول: "سَرَحَان، تقول في سَرَحَان: سَرِيحِيْن، وفي ضِبْعَان: ضِبْعِيْن، لأنك تقول: ضِبَاعِيْن، حُوْمَان: حُوْمِيْن، لأنك تقول: حَوَامِيْن، وسلطان: سُلَيْطِيْن، لأنك تقول: سَلَاطِيْن" [الأصول في النحو: ٣ / ٤١].

والجواب على السّانكنايّ هو أنّ جميع هذه الصور المستثناة مقيدة الوقوع بعد ثلاثة أحرف، وما وقع منها بعد أربعة أحرف ومثاله ما ذكر وهو "جَعْفَرَان"، ومن أمثله أيضاً: عَقْرَبَاء، وَمَسْلِمَةٌ، وَخُنْفُسَاء، لا تدخل في الصور المستثناة؛ لأننا نقول فيها: جُعِفْرَان، وَعُقَيْرَبَاء، وَخُنَيْفُسَاء، وَمُسَيْلِمَةٌ.

وفي هذه الأمثلة يكسر فيها ما بعد ياء التصغير اطراداً، وقد نصّ على ذلك ابن مالك قائلاً: "وَيُكْسَرُ مَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ غَيْرَ آخِرٍ وَلَا مُتَّصِلٍ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ اسْمٍ مُنْزَلٍ مُنْزَلَتِهَا، أَوْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ أَوْ الْأَلِفِ قَبْلَهَا أَوْ أَلِفِ "أَفْعَالٍ" [تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٨٦١].

إذن، ما وقع فيه اللبس له قاعدة مختصّه، وما أورده المصنّف يخضع لقاعدة أخرى؛ فتبيّن الأصوب.

وفي حديث ابن الحاجب عن الألوان والعيوب والحلى ومجيء قسم منها مشترك بين البابين: الرابع والخامس، فقال: "وقد جاء أديمٌ، وَسِمَرٌ، وَعَجْفٌ، وَحَمَقٌ، وَحَرَقٌ، وَعَجَمٌ، وَرَعَنٌ، بالكسر، والضمّ" [الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية: ١٩].

وقد اعترض السّانكنايّ عليه في هذا القول، وحكم على ما ذهب إليه بالمناقضة؛ لأنّه في رأيه - يدلّ على التناقض؛ إذ قال: "أي قوله: وقد جاء الضمّ بمشاركة الكسر في الألوان، والعيوب، والحلى، والأمثلة المذكورة في المتن. عجب أي: هزل، ورعن... فيه نظر؛ لأنه يدلّ على المناقضة الصريحة؛ لأنّ كلامه أولاً يدلّ على الاختصاص وعدم الاشتراك، وثانياً على الاشتراك وعدم الاختصاص؛ وفساده لا يخفى" [الكافية في شرح الشافية: ١٢٠].

وما ذهب إليه السّانكنايّ ليس صائباً؛ إذ إنّه ذكر أولاً القاعدة الغالبة، وما ذكر هنا القليل النادر، وهو ليس داخل في القاعدة العامة، وقد نصّ ركن الدين على هذه الأفعال المستثناة في شرحه قائلاً: "ثمّ استثنى ما جاء فيه الضمّ أيضاً مع الكسر،

الفتحة! فالجواب أن الذي يدلُّ على ذلك أنَّ المضارع "يَفْعَلُ" نحو: يَبِيعُ، و"يَفْعَلُ" لا يكون مضارع "فَعِلَ" إلاَّ شاذًّا "الممتع: ١/٢-٤٤١-٤٤٢].

فلا مجال للولوج أكثر في التعليقات المغرقة بالتفلسف الذي يجعل من المسألة عصية على المطّلع عليها؛ لأنَّ الدليل الذي ذكره ابن عصفور يوقِّف ما وقف أمام المحذور الذي اعترض عليه المصنّف؛ لذا فلا مجال لقبول اعتراضه بعدم جواز نقل الفرع إلى الأصل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر لردّ السّكّانيّ في النقطة الأولى وقفة، لبيان صحّة رأي الجمهور والتوفيق بينه وبين رأي ابن الحاجب، فما دام الجمهور وابن الحاجب لم يقولوا بوجود الضمّ، فلا وجه لردّ النقل والبيان، يعني أن "قُلْتُ، وِبِعْتُ" ليس مثل قولنا في القسم: والله ليقولنَّ الحقَّ. فالضمّة ها هنا لبيان الواو المحذوفة واجبة، ولا رأي يشترك معها في البيان، أمّا في "قُلْتُ وِبِعْتُ"، فلم لا يرجح الرأيان: النقل والبيان معا.

وحكم ما كان آخره بياء مشددة بعد حرف واحد، هو ردّ الأولى إلى أصلها وفتحها وقلب الثانية واوا، كـ "طويي" و "حيوي"، قال ابن الحاجب: "وَبَابُ طَيِّ وَحَيِّ تَرْدُ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ بِخِلَافِ دَوَوِيٍّ وَكُؤَوِيٍّ" [الشافعية في علم التصريف والخط: ٤٠]. أي: إن "دَو" و"كَو" لا تلزمها هذه القاعدة لأنهما بعد حرف واحد، ولا يلتزمان ردّ الأولى إلى أصل واويّ أو يائيّ.

واعترض السّكّانيّ على قول ابن الحاجب قائلاً: "قوله: "بخلاف دَوَوِيٍّ" أي يجب الردّ في البياء، دون الواو؛ فإنّها على حالتها الأولية فيه نظر؛ لأن الرد في البياء بعد ثبوت أصل - كما تقدّم - بخلاف الواو فإنّه لم يثبت له أصل سوى ذلك؛ فحينئذ لا جه للحكم بالمخالفة، إلا أن يقال: إنَّ حكم الواو باعتبار اللّازم الأعمّ أي: يجب التصرف في البياء المشددة، دون الواو المشددة" [الكافية في شرح الشافعية: ٣٣٤-٣٣٥].

يرى السّكّانيّ أنّ ابن الحاجب يرى جواز الردّ في البياء دون الواو، أي إنّ حكم النسب إلى طيِّ، فإنّه تردّ الواو الأولى إلى أصلها، فنقول: "طَوَوِيٍّ"؛ لأنه من "طَوِيٍّ". فياؤه الأولى واو. ويعترض بأن مثل هذا المثال لا يقابل ما كان في آخره

"وأما بغت فإنها معتلة من فَعِلْتَ تَفْعَلْ ولو لم يحولوها إلى فَعِلْتَ لكان حال الفاء كحال فاء قلت" [المصدر نفسه: ٤/٣٤٠].

وقد احتجّ ابن الحاجب "بأنه لو لم يقل بالدلالة وقيل بالنقل لزم نقل باب أصليّ إلى باب فرعيّ، وهو خلاف للأصل" [ينظر قوله في: شرح الشافعية، اليزدي: ١/٥٨].

ولم لا يكون النقل إذا لم يكن لبسٌ؟ وارتكاب المحذور ها هنا لأجله. أمّا "قُلْتُ وِبِعْتُ" فالأصل فيهما: "قَوْلْتُ وِبَيْعْتُ، فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، فبقي الفاءان مفتوحتين، فضمت الواو وكسرت اليائنة" [شرح الشافعية، اليزدي: ١/٥٨].

ولابن عصفور قول - وإن كان طويلا - يرجح فيه كفة سبويه والجمهور؛ إذ يقول: "فإن قيل: ولأيّ شيءٍ حَوَلْتُ "فَعَلَ" إلى "فَعَلْ" في ذوات الواو، وإلى "فَعَلَ" في ذوات الياء؟ فالجواب أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى التاء، ولم تُحوّلها كسرة ولا ضمّة، لم يُدْر: هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصليّة التي كانت قبل النقل أو فتحة العين، بخلاف "فَعَلَ" و"فَعَلْ"؛ لأنّه إذا انضمت الفاء أو انكسرت، بعد أن كانت مفتوحة، علم أنّ الحركة التي في الفاء حركة العين نُقلت. فذلك حُوَلت الفتحة إلى غيرها ليُعلم أنّ الحركة التي في الفاء هي حركة العين، وحولت حركة العين في ذوات الواو إلى الضمّة وفي ذوات البياء إلى الكسرة، ليحصل بذلك الفرق بين ذوات الواو وذوات البياء؛ لأنّ الضمّة تدلُّ على الواو لأنها منها، والكسرة تدلُّ على البياء لأنها أيضاً منها.

فإن قيل: فما الدليل على أنّ "قال": "فَعَلَ" في الأصل، ثم نُقل إلى "فَعَلْ"، وهلا ادّعي أنه "فَعَلَ" في الأصل! فالجواب أنّ الذي يدلُّ على أنه ليس بـ"فَعَلَ" في الأصل تَعَدِيّه نحو "قُلْتُه" و"فَعَلَ" لا يتعدّى - ومجيء اسم الفاعل منه على "فاعِل" نحو "فائل" واسم الفاعل من "فَعَلَ" إنما هو "فَعِيل" نحو "ظريف" ولا يجيء على "فاعِل" إلاَّ شاذًّا نحو: "حَمُضٌ فهو حامِضٌ". فأما "قام" وأمثاله، ممّا هو غير متعدّد، فالذي يدلُّ على أنه "فَعَلَ" بفتح العين مجيء اسم الفاعل منه على "فاعِل" نحو: قائم. فإن قيل: وما الدليل على أنّ "باع": "فَعَلَ" في الأصل، وهلا ادّعيتم أنه "فَعَلَ" بكسر العين في الأصل، ولم تدّعوا أنّ هذا الكسرة في "بعث" أبدلت من

الإتيان بها، وبالترك، والترك لا يكون حذفاً؛ وهو ظاهر على المتأمل "الكافية في شرح الشافية: ٩٥٨].

واعترض الساكناني على تعليل ابن الحاجب الذي علّل لحذف نون الوقاية من الأفعال الخمسة وبمجرد التعليل خرج الفعل من الجواز؛ لأنّ حذف النون سيكون لعارض، وهو دفع اجتماع النونات.

وبالرجوع إلى أحكام نون الوقاية في كتب اللغة نراهم اتفقوا على أحكامها، فمن جواز إلحاقها بالفعل ما جاء في قول الرضي: "اعلم أنّ نون الوقاية إنّما تدخل على الفعل لتقيه من الكسر؛ لأنّ ما قبل ياء المتكلم يجب كسره... ودخولها مع نون الإعراب نحو: يضربونني، ونون التأكيد نحو: اضربني، ومع ضمير الرفع المتصل نحو: ضربتني وضربني وبضربني، إنّما جاز لكون نوني الإعراب والتأكيد والضمائر المذكور كجزء الفعل" [شرح الكافية، الرضي: ٤٤٩ / ٢].

أمّا لزومها الواجب للفعل، فهو في الحال التي يكون فيها الفعل ماضياً متصلاً بياء المتكلم مثل: ضربني، ومضارعاً نحو: يضربني [ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٩ / ٢].

إذ تبين لنا أنّ وجوب إلحاقها بالفعل ولا يكون مع الأفعال الخمسة؛ لذا لا يكون هذا حذفاً، وإنما هو ترك جائز فيه بقاء النون وحذفها.

وحكم إدغام النون المتحركة في حروف "يَرْمُلُونَ" جائز، لكن توجيه هذا الجواز مختلف فيه، يقول ابن الحاجب: "وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تُدْعَمُ وَجُوباً فِي حُرُوفِ "يَرْمُلُونَ" وَالْأَفْصَحُ إِبْقَاءُ غُنْتِهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَإِذْهَابُهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَتُقْلَبُ مِثْلَ قَبْلِ الْبَاءِ، وَتُحْفَى فِي غَيْرِ حُرُوفِ الْحَلْقِ، فَيَكُونُ لَهَا حَمْسُ أَحْوَالٍ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ تُدْعَمُ جَوَازاً" [الشافية في علم التصريف والخط: ١٢٧].

والتوجيه الذي ذكره ابن الحاجب غير مقبول عند الساكناني الذي علّق بالقول: "والنون المتحركة تدغم في حروف يَرْمُلُونَ جوازا كقولك: إِذْنُ مَالِكٍ. ولا تدغم في غيرها. فيه نظر؛ لأنّ المدغم غير متحرك؛ والمتحرك لا يدغم لقيام المانع. جوابه ظاهر" [الكافية في شرح الشافية: ٩٣٩-٩٤٠].

يرى الساكناني أنّ هذا الحكم تنقصه الدقة، وهو أنّ المدغم وهو النون الساكنة لا النون المتحركة؛ لأنّه لا يمكن إدغامها

واو مشددة بعد حرف؛ إذ إنه ليس هناك رجوع إلى أصل إحدى الواوين. هذا ما فهمه الساكناني من كلام المصنّف، ولم يفسر أحد من الشراح قول ابن الحاجب على هذا النحو [ينظر: شرح الشافية، اليزدي: ١ / ١٧٤، و مجموعة الشافية في التصريف والخط: ٤٣٥ - ٤٣٦]؛ إذ يقول ركن الدين: قوله: "بخلاف دَوِيٍّ وَكَوِيٍّ". أي: بخلاف ما إذا كان في آخر فَعْلٍ واو مشددة نحو دَوِيٍّ لِلْمَفَازَةِ وَكَوِيٍّ؛ فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى حَالِهَا؛ فَيَقَالُ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهَا. دَوِيٍّ وَكَوِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْتِنْقَالُ اجْتِمَاعِ الْيَاءِ وَالْوَاوِينَ وَالْوَاوِينَ كَاسْتِنْقَالِ اجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ الْأَرْبَعِ، فَإِنَّ "طِيٍّ" أَثْقَلُ مِنْ "دَوِيٍّ". فلهذا قيل "طَوِيٍّ" بالتغيير، و"دَوِيٍّ" بعدم التغيير" [شرح الشافية، ركن الدين: ٣٩٣ / ١].

وقال الجاربردي: "وإن كانت واواً بُقِيَّتْ، إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستنقال كاجتماع الياءات، فيقال "دَوِيٍّ" و"كَوِيٍّ" في النسبة إلى "دَوِيٍّ" [قال في لسان العرب (دوا): ٢٧٦/١٤] (الدَّوِيُّ: الفلاة الواسعة، وقيل: الدَّوِيُّ: المستوية من الأرض، والدَّوِيَّةُ: المنسوبة إلى الدَّوِيِّ) وهو البادية، وإلـــــــى "كَوِيٍّ" و"كَوَّةٌ" [قال في لسان العرب (كوي): ٢٣٦/١٥] (الكَوُّ والكَوَّةُ: الخرق في الحائط، والثقب في البيت ونحوه، وقيل: التذكير للكبير والتأنيث للصغير، قال ابن سيده: ليس هذا بشيء) وينظر: الكتاب: ٣٤٥/٣، وشرح المفصل: ٤٣/٤] وهو ثقب البيت" [شرح الشافية، الجاربردي: ٢٩٤].

إذ لا يكمن السبب الرئيس في اختلاف الحرفين المشددين، وحكمهما، وإّما يكمن في أنّ مراعاة الأصل في الياء المشددة دفعا للاستنقال، وعدم مراعاته في الواو؛ لأنّ الواو أخفّ، وما دام دفع الاستنقال ليس بحاصل، فلا حاجة للرجوع إلى أصل أحد الحرفين، إذن، لا حاجة للتفسير الذي لا يكون إلا لجلب اعتراض الردّ عليه.

قال ابن الحاجب في حديثه عن نون الوقاية: "وقيل: أُبْدِلَ مِنْ تَاءٍ اتَّخَذَ وَهُوَ أَشَدُّ وَنَحْوُ تَبَشَّرُونِي وَإِنِّي قد تقدم" [الشافية في علم التصريف والخط: ١٣٢]. فهو يرى أنّ حذف نون الوقاية من نحو: "تبشّروني" دفعا لاجتماع النون.

قال الساكناني معترضا على هذا التوجيه: "قوله: " قد تقدّم "... أي: وتحذف نون الوقاية من نحو: تبشّروني، وإنّي؛ دفعا لاجتماع النون. فيه نظر؛ لأنّه قد تقدّم فيه جواز الأمرين من

- إلا بعد تسكينها. وفيما وقفت عليه من المصادر, لم أجد من أخذَ على إدغام المتحرك في حروف "يرملون". وكلام الساكناني صائب لوجود المانع, وهو أنّ الإدغام لا بد له من أن يكون حرفه الأول ساكناً, والثاني متحركاً.

الخلاصة:

- بعد الانتهاء من هذا البحث تبين لنا أن الساكناني بين مواطن القصور في بعض مواضع الشافية, وكان محققاً في قسم منها, وخلاف ذلك في القسم الآخر. وليس لنا أن نحكم على سبيل الافتراض أن الشارح أراد النيل من المصنف في المواضع التي جانب فيها الصواب, فكلُّ له وجهة نظر وزاوية ينظر منها إلى مسألة من المسائل وليس لنا أن نطعن في أحد, فكل من هؤلاء العلماء صنف في سبيل العلم وكان أقرب في معظم وقاته طلباً للحق.

مصادر البحث:

القرآن الكريم

- الأسماء والأفعال والحروف (أبنية سيبويه), الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن ٣٧٩ هـ, تحقيق أحمد راتب حموش, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق, ٢٠٠٠
- الأصول في النحو, ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحويّ البغداديّ, ت ٣١٦ هـ), تح: د. عبد الحسين الفتليّ, ط ٣, مؤسسة الرسالة, بيروت, ١٩٩٦ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب, أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ, تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا- الدكتور حامد عبد المجيد, مطبعة دار الكتب المصرية, ١٩٩٦.
- أوهام ابن درستويه في تصحيح الفصح, الدكتور مجيد خير الله الزامل, دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان, ط ١, ٢٠١٢.
- الإيضاح في شرح المفصل, ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر النحويّ, ت ٦٤٦ هـ), تح: د. موسى بناي العليليّ, مطبعة العاني, بغداد, (د.ت).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, محمد بن عبد الله, ابن مالك الطائي الجبائي, أبو عبد الله, جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ), المحقق: محمد كامل بركات, دار الكتاب العربي للطباعة والنشر, ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- تصحيح الفصح وشرحه, أبو محمد, عبد الله بن جعفر بن محمد بن ذرستويه ابن المرزبان (المتوفى: ٣٤٧ هـ), المحقق: د. محمد بدوي المختون, المجلس الأعلى للشنون الإسلامية [القاهرة], ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- الجمل في النحو, الرّجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق, ت ٣٣٧ هـ), تحقيق: د. علي توفيق الحمد, ط ١, مؤسسة الرسالة, بيروت, ١٩٨٤ م.
- دراسات في علم الصرف, الدكتور مجيد خير الله الزامل, دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان, ط ١, ٢٠١٣.
- ديوان ابن مقبل, تحقيق: الدكتور عزة حسن, دار الشرق العربي, د. ط, ١٩٩٥
- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري - المتوفى في القرن ١٢), عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس, أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ), المحقق: حسن أحمد العثمان, المكتبة المكية - مكة, ط ١, ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- شرح أبيات سيبويه, يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥ هـ), المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم, راجعه: طه عبد الرؤوف سعد, مكتبة الكليات الأزهرية, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة - مصر, ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شرح الرضيّ على شافية ابن الحاجب, الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق: محمد نور الحسن, ومحمد الزقراف, ومحمد محي الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان, ١٩٨٢.

- **شرح الشافية، الجاربردي** (ت ٧٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: حسين عيدان مطر، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩ م.
- **شرح الشافية، الخضر اليزدي** (ت بعد ٧٢٠ هـ)، تح: حسن أحمد الحمود العثمان، أطروحة الدكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م.
- **شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش** ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- **تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي** (المتوفى: ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- **العين، الفراهيدي** (الخليل بن أحمد، ت ١٧٥ هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، (د.ن)، (د.ت).
- **الفصح، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني** بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١ هـ)، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مذكور، دار المعارف.
- **الكافية في شرح الشافية، محمود بن محمد بن علي بن محمود الأرنائي الساكناني** (ت ٧٣٤ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، أطروحة دكتوراه، الملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧ هـ - ١٤١٨ هـ.
- **الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه** (المتوفى: ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي** محب الدين (المتوفى: ٦١٦ هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م.
- **لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي** (المتوفى: ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣ - ١٤١٤ هـ.
- **ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩.**
- **مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، الجاربردي** (ت ٥٧٤٦ هـ)، ونقره كار (ت ٧٧٦ هـ)، وابن جماعة (ت ٨١٩ هـ)، الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، والكرمياني (ت ١٠١٦ هـ)، تح: محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
- **معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي** (المتوفى: ٦٢٦ هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥ م.
- **المقتضب، المبرد** (أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، ت ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤ م.
- **المتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي** (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧ م.
- **المنصف لكتاب التصريف، ابن جني** (أبو الفتح عثمان الموصل، ت ٣٩٢ هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- **النشر في القراءات العشر، الجزري** (أبو الخير محمد بن محمد، ت ٨٣٣ هـ)، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).